مركز الدراسات المتوسطية والدولية
Centre of Mediterranean and International Studies

مجموعـــة الخبـــراء المغاربيـــن

عـــدد 08
سبتمبـر 2012

صيرورة صياغة عقد إجتماعي جديد في المغرب العربي

متطلبات إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة في بلاد المغرب

د. امحمد مالكي

I

لم يكن الانتباه إلى محورية سلطة الدولة ونخبتها من إفرازات الحراك العربي واهتزازاته العميقة، بل ترجع جذور التنبُّه إلى هذه القضية إلى نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، حين صدرت العديد من الأدبيات المفسِّرة لاتسَاع الفجوة بين «الدولة والمجتمع»، وخطورة تزايد تحكُّم «الاتوقراطية العربية». والملاحظة نفسها نبّهت إليها التقارير الدولية ذات الصلة بالمنطقة. والواقع أن البلاد العربية، على الرغم من تنوُّع أشكال نظمها وتعدُّد ألقاب رؤسائها، تشترك جميعُها في طبيعة الدولة وجوهر السلطة.

تشترك النظم السياسية المغاربية مع نظيراتها العربية في خاصية استتباع الدولة والمجتمع معاً والتحكم فيهما، حتى «تحولت الدولة إلى مجرد أداة تسلّط، وكاد المجتمع أن يندثر بالكامل». وقد ساعدها على التفرّد بهذا النمط في الحكم بناء «شرعيتها» على غير عناصر «الشرعية الديمقراطية» المألوفة في نظم الحكم الحديثة. فهكذا، انتزعت عُنوة انصياع مجتمعاتها، إما بالاستناد على «الدين» والتاريخ، أو باستثمار مقولة الكفاح الوطني ومقاومة الاستعمار، أو باستغلال العناصر الجاذبة في شخص الحاكم، أو بالاعتماد على مؤسسات وآليَات عصرية شكلية،كما هو حال الانتخابات الرئاسية،التي غالباً ما تكون صوريةً وغير معبِّرة عن إرادة المواطنين وحريتهم.لذلك، لم يكن غريباً أن فاق متوسط عمر الحكم في البلدان العربية، التي اجتاحها الحراك الاجتماعي، الثلاثة عقود، ولم يكن مستغرباً أن شرعت جل النظم الجمهورية في التخطيط لتوريث السلطة، ونقلها من الآباء إلى الأبناء، أو من في حُكمهم داخل العائلة الواحدة، إن تعذر ذلك بسبب مشكل الاستخلاف، أو أي عائق آخر. فهكذا، لم يتأسس كُنهُ الدولة والسلطة على عنصر الرضا والمقبولية، بل استمد شرعيتَه من القوة والإكراه.وحيث تعتبر السلطةُ يدَ الدولة، فقد بُنيَت، هي الأخرى، على منطق القوة والتحكُّم، وليس على الحوار والتفاوض وقبول الاختلاف.. إنها الظاهرة المميِّزة لنظم الحكم العربية، سواء كانت وراثيةً، أم تشكلت في أعقاب انقلابات عسكرية، أو جاءت بفعل انتخابات رئاسية صورية، أو حتى شبه تنافسية، كما حصل في اليمن في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

II

تأسيساً على ما سلف بيانُه نعتبر إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة على رأس أولويات العقد الاجتماعي المغاربي الجديد. فكيف تَتمكن قواه المجتمعية والسياسية من تغيير نمط القوة السائدة، وتمكين الناس من المشاركة في تقرير مصيرهم، عبر نزع روح الاستبداد من الحكم، وإعادة تأسيسه على قدر معقول من الرضا والقبول ؟.

من نافل القول الاشارة إلى الجهود التي بذلها باحثون كُثر، من آفاق فكرية مختلفة، لتحديد المداخل الممكنة لإعادة بناء شرعية الدولة والسلطة. وإذا كنا نشدد على الطابع السلمي للانتقال الديمقراطي المنتظَر في سياق تطور ديناميات الحراك الاجتماعي التي طالت البلاد المغاربية، فإننا ترى أن أحد أقوى الحلقات الميسِّرة له تكمن في صياغة دستور ديمقراطي، يُعيد توزيع السلطة على قدر من التوازن، والتكافؤ، والفعالية. ومع وعينا محدودية الجانب المعياري، أي الدستوري والقانوني والإجرائي، وحاجته الماسة إلى البُعد الثقافي والقيمي، فإننا نعتبر القسمة غير المتوازنة للسلطة في الدساتير أحد أخطر وأعقد الإشكاليات القانونية والسياسية في البلاد العربية، بل يشكل احتكار السلطة إلى جانب سوء توزيع الثروة ثنائية خبيثة أعاقت كل إمكانيات التطور نحو الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية. لذلك، تعد أولوية إعادة توزيع السلطة مدخلاً مفصلياً قادراً على ردِّ الاعتبار لكل من السلطة التشريعية ونظيرتها القضائية، غير أن ذلك لن يتحقق بالإصلاحات التقنية أو الشكلية، و إنما باعتماد هندسة دستورية جديدة، تنزع الطابع الرئاسوي أو الترأسي، المميِّز لجل النظم الدستورية والسياسية المغاربية، وتمدّ السلطتين التشريعية والقضائية بسُبُل وآليات التمكين، التي تجعل منها مؤسسات قادرة فعلاً على التأثير الإيجابي في الحياة العامة للمواطنين، عبر وضع سياسات عمومية، ومتابعة تنفيذها، وتقييم ومراقبة آثارها تحتاج أولوية

Konrad Adenauer Stiftung
50 ANS DE COOPÉRATION DANS LE MONDE ENTIER

إعادة توزيع السلطة إلى قدر واضح ومعقول من التوافق حول الوثيقة الدستورية نفسها. فبدون مشاركة واسعة للمواطنين مباشرة أو عبر تعبيراتهم الاجتماعية، وبدون رؤية واضحة للفلسفة الدستورية التي ستنظم أحكام الدستور وتؤطر مقتضياته، تتعذر صياغة دساتير منطوية على توزيع جديد للسلطة. لذلك، يمكن ، على سبيل المثال، لاقتراع 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2011 في تونس،أن يمكن المجلس الوطني المنتخب بشكل شرعي، بصياغة دستور متوازن يقطع مع مرحلة النظام الرئاسوي الذي ساد منذ الاستقلال، وبدرجة أكثر مع «تغيير» 7 تشرين الثاني/ نونبر 1987. أما في المغرب فكرس استفتاء فاتح تموز/يوليوز 2011 تطوراً مهماً في اتجاه إعادة توزيع السلطة دون أن يقطع جوهرياً ونهائيا مع الفلسفة الدستورية السائدة من قبل.

III

تقدم خبراتُ تجارب الانتقال الناجحة في العالم أكثرَ من دليل على طبيعة التلازم الحاصل بين بناء الدساتير بالتوافق ودَمقرطة المؤسسات. ففي دول أمريكا الجنوبية، لعبت قاعدة Pactos، أي التحالفات، دوراً استراتيجياً في صياغة جيل جديد من الدساتير، شكّلت في عمومها جسراً لا مندوحة عنه لانبثاق مؤسسات سياسية تحظى بقدر من الثقة، وتساهم في تمثيل المواطنين والتعبير عن تطلعاتهم. ولعل الأمر نفسه حصل في مناطق أخرى، كإفريقيا، وآسيا، ومنطقة وسط وشرق أوروبا.

لذلك، يشكل نجاحُ الدساتير التوافقية في إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة ودَمقرَطة المؤسسات درساً مستفاداً بالنسبة للمنطقة المغاربية، التي ظلت هشاشةُ مؤسساتها وعدم فعاليتها رهينتين بهشاشة الشرعية وضعفها في المجال السياسي العربي. فالثابت، أن سيادة منطق التحكّم في ممارسة السلطة، وهيمنة الأوامر والتوجيهات، عوض المفاوضة والمشاركة، وتضخّم ضغط البيروقراطية وأجهزة الضبط، أفرغ المؤسسات الدستورية من مضمونها، وحوَّلها إلى مجرد قوقعة بلا روح.

1 ـ فعلى صعيد المؤسسة التشريعية مثلا، تعاني البرلمانات المغاربية، وإن بدرجات متفاوتة، من تواضع الصلاحيات وضعف الإمكانيات، كما تشكو من هشاشة الشرعية الانتخابية، حيث تفتقر جُلّ الانتخابات البرلمانية المغاربية إلى مقومات النزاهة، والحياد، والمشاركة الكثيفة والمسئولة للمواطنين. فمن جهة، جاء توزيع السلطة في عموم الدساتير المغاربية مُختلاً لصالح السلطة التنفيذية، وتحديداً لفائدة مؤسسة الرئاسة،حيث لم تكتف الوثائق الدستورية بجعل السلطة التنفيذية شريكاً فعلياً في ممارسة وظيفة سنّ القانون عبر العديد من التقنيات الدستورية، بل حوَّلت السلطة التشريعية، وهي صاحبة الحق الأصلي في التشريع، إلى هيئة تابعة للجهاز التنفيذي، بل إن بعض الدساتير المغاربية تميزت خلافا لنظيراتها العربية بما يسمى تقنية «العقلنة البرلمانية»، المستلهَمَة من دستور فرنسا لعام 1958، فحددت اختصاصات السلطة التشريعية على سبيل الحصر، تاركةً المجال مفتوحاً أمام السلطة التنظيمية أو الإجرائية التي تدخل في صُلب صلاحيات الجهاز التنفيذي.

ومن جهة أخرى، تمكنت السلطة التنفيذية في عموم البلاد العربية، بسبب هذا المعطى البنيوي، من التحكم في سَنّ التشريعات والقوانين وفق ما تراه ملائماً لتوجهاتها. فما هو لافت للانتباه في البلاد المغاربية أن هيمنة الجهاز التنفيذي لا تتم بناءً على ما منحه الدستور من صلاحيات واسعة، بل تتأتى أيضا تركيبة البرلمانات نفسها، حيث تكون الأغلبية المنتخبة موالية للسلطة التنفيذية، وبالتالي منفِّذة لإرادتها، كما هو الشأن في العديد من النظم السياسية ذات الحزب الواحد أو الحزب المهيمن، من قبيل الجزائر، وتونس على سبيل المثال. والأدهى من ذلك أن البلدان التي انتعشت فيها التعددية منذ عقود، لم تعرف درجة من النضج بعد، كي تسمح بتكوّن أغلبيات كبيرة وقوية ، قادرة على إحداث قدر من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما هو حال المغرب على سبيل المثال، حيث يغلب الطابع الفسيفسائي Mosaique على تركيبة البرلمان، الذي لم يسمح لأكبر قوة سياسية بداخله بانتزاع أكثر من سدسَ العدد الإجمالي لأعضائه في أحسن الأحوال، وهو ما حصل في الانتخابات التشريعية لـ 27 شتنبر/أيلول 2007، حين فاز حزب الاستقلال ـ وهو القوة الأولى ـ ب 52 عضوا من إجمالي أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 325 عضوا.

لذلك، تسمح أولوية التوافق حول وضع دساتير ديمقراطية بإعادة الاعتبار للمؤسسة التشريعية، عبر منحها صلاحيات واختصاصات تُعزز مكانتها، وتُقوي دورها في مجالات التشريع والرقابة ومتابعة تقييم السياسات العمومية. بيد أن الدستور، وإن كان حلقة بالغة الأهمية، لا يكفي وحده، بل يحتاج إلى قوانين انتخابية تُتيح قدرا معقولاً من التكافؤ بين الفاعلين السياسيين وكافة التنظيمات المتنافسة، كما تتطلب هيئات مستقلة تُشرف على العمليات الانتخابية بتجرد وحيادية، وتضمن حُسن سيرها على صعيد الممارسة.

2 ـ ليس البرلمان وحده الحلقة الأولى في أولوية إعادة بناء المؤسسات، بل يُضاف إليه القضاء، الذي يشكو بدوره من ضعف استقلاليته العضوية والوظيفية، وفي بلاد عربية كثيرة يُعاني من انعدامها أصلاً. فمن السمات الجامعة للمنطقة العربية تزايد قوة السلطة التنفيذية وامتداد هيمنتها على باقي المؤسسات الدستورية، و في مقدمتها القضاء بمختلف أنواعه ودرجاته. ففي الدول التي تعيش سيطرة الحزب الحاكم، أو تحالف أحزاب الأغلبية، كما هو حال التحالف الرئاسي في الجزائر، أو تنعدم فيها التعددية السياسية أو تكون صوريةً، تتحكم السلطة التنفيذية في مفاتيح سَنّ التشريعات والقوانين ذات الصلة بتنظيم القضاء وضمان استقلاله، كما تُشرف على تفاصيل الحياة المهنية للقضاة، من تعيين، وترقية، ونقل، وتأديب،مستغِلةً الإمكانيات المتاحة لها بمقتضى الدساتير وأحكام القوانين المرعية. غير أن العنصر الأكثر إثارة للانتباه في موضوع استقلال القضاء ونزاهته وحياده، يتعلق بأنواع المحاكم الاستثنائية الموجودة في البلاد العربية منذ عقود، وتأثيراتها المُضرّة بحريات المواطنين وحقوقهم الأساسية. ففي أكثر من دولة عربية[سوريا، مصر، الجزائر] استمرت حالة الطوارئ جاثمةً لسنوات على صدور الناس، مهددة أمنهم الشخصي والجماعي، ومكبلةً إراداتهم في التعبير عن خياراتهم وقدراتهم بحرية، وحرمانهم من اللجوء إلى العدالة لإنصافهم، تكفي الإشارة إلى استدامة حالة الطوارئ قرابة خمسة عقود في سوريا، وثلاثين سنة في مصر، وقرابة العقدين في الجزائر. وإذا أضيف إليها الدورُ المتنامي لأجهزة الدولة الأخرى، من أمن سري ومخابرات، نُدرك حجمَ الخطورة التي يمثلها فسيفساء هذه الأجهزة على واقع الإنسان العربي. ففي المحصلة تعيش بعض الدول العربية، ومنها بعض نظيراتها المغاربية، على وقع نمطين من القضاء: أحدهما مدني، يُفترض أن يكون هو الأصل، وآخر استثنائي يُحاكم المدنيون بمقتضى

قوانينه وأحكامه، وقد كشف الحراك العربي، منذ خريف 2010، كيف استدامت قوانين الطوارئ و هيمن القضاء الاستثنائي، وكيف تمّ إخضاع الناس لأحكامهم بالقوة، دون أن يمتلكوا قدرة الدفاع عن أنفسهم والتمتع بمبادئ المحاكمة العادلة التي دأبت المؤسسات القضائية في النظم الديمقراطية على احترام إعمالها في التطبيق والممارسة. بل أجبرت نتائج «الربيع العربي» النظم المنهارة، أو التي في طريقها إلى الانهيار، أو تلك التي رأت صورتها في مرآة الانهيار الذي يتمدد بجوارها،على إلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، والتفكير في تفكيك أجهزة الأمن والمخابرات التي همّشت القضاء ومنعته من مزاولة وظائفه في إنفاذ العدالة.فهكذا، ألغت مصر قوانين الطوارئ التي عمرّت من 1981 وحتى 2011، والأمر نفسه أخذت به من سوريا [1963 ـ أبريل 2011]، والجزائر [1992 ـ 2011].

3 ـ جدير بالإشارة، أن تحقيقَ أي خطوة إيجابية على طريق إعادة الاعتبار للمؤسسات الدستورية [البرلمان والقضاء]، سيكون لها الأثر المباشر على تغيير موقف الناس حُيال هذه المؤسسات، و سيزرع الثقة في نفوسهم، و سيحفزهم، بالنتيجة، على التعاطي التلقائي والكثيف مع الشأن العام.ففي تجارب دولية مقارنة أثبتت معطيات الواقع كيف خلق التوافق على الدستور، والحوار من أجل بناء مؤسسات دستورية على قاعدة الشفافية، والنزاهة، واحترام إرادات المواطنين، مناخاً سياسياً أذكى جذوة الثقة، وحرّض الناس على التعاطي التلقائي مع ديناميات الانتقال، وفي صدارتها التصويت على الدستور، والمشاركة في الانتخابات التي تعقب عادة مرحلة الانتهاء من صياغته.ففي إسبانيا مثلا، مثّل التوافق على دستور 29 دجنبر/ كانون الأول 1978، مهمازاً لإقناع المواطنين بأهمية الانخراط في عملية الانتقال التي أعقبت موت الجنرال» فرانكو» [1975]. والأمر نفسه لاحظه المراقبون المتابعون لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، حيث ولدت ثورة الرابع عشر من يناير/ كانون الثاني 2011، الحماس في نفوس التونسيين، ودفعت بهم إلى المصالحة مع السياسة.

ومع اقتناعنا بأن الطريق إلى الديمقراطية ليس سهلاً، ومع وعي تعقيدات الوضع العربي وأحواله المركبة، فإنه يشدد عامة، والمغاربية تحديداً، على أهمية وضوح الرؤية وسلامة الآليات وشفافيتها في إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتحفيز المواطنين على الاندفاع الطوعي في سيرورة البناء وحماية تراكماته. وسيكون من باب الاستطراد، التذكير بأن النجاح في التوافق النهائي على شكل النظام وحصر منظومة قيمنه الدستورية والسياسية والثقافية تطلّب عقوداً من الإقدام والإدبار، واستلزم مراوحة صعبة وشاقة بين أكثر من شكل سياسي، في سياق تاريخي مختلف تماماً عن الظروف التي تعيشها البلاد العربية اليوم.فقد اقتضى الاستقرارُ على نمط النظام الجمهوري في بلد كفرنسا أن يقدم أبناؤها كُلفة مادية ومعنوية كبيرة، وأن يطول صراعُهم قرابة القرن من الزمن بعد انجاز ثورتهم[1789 ـ 1875]. والأمر نفسه عاشه نظراؤُهم الأسبان، حيث لم يفلحوا في تحقيق انتقالهم إلى الديمقراطية حتى العام 1978، علماً أن الإرهاصات الدستورية الأولى بدأت مع مستهل القرن التاسع عشر[1814 ـ 1815]. ومع ذلك، فالتشديد على متغير الزمن والتدرج فيه، لا يعني أن البلاد العربية مُجبرة على تكرار المسار نفسه الذي قطعته التجارب المُشار إليها، بل في مُكنِها اختزال الوقت نسبياً، والاستفادة من الإمكانيات التي تُتيحها التكنولوجيات الجديدة في مضمار الاتصال والتواصل، وتصاعد وتيرة العولمة، وتزايد تأثيراتها على منظومة القيم والأبنية الثقافية، والحال أن عدداً مهماً من الدول الناجحة في عملية الانتقال أعطت الدليل على تحقُّق هذه الإمكانية في الواقع. فهكذا، يمكن أن تُشكل عملية إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي أحد الإجراءات المساعدة على تقوية البيئة التمكينية لمشاركة المواطنين، وإسعافهم في رفع قدراتهم، وجعلهم فعالين في هذا المجال، علماً أن تنبيهَنا كان واضحاً إلى أن الإصلاحات ذات البُعد المعياري [القانوني ولإجراءاتي] تحتاج، على أهميتها، إلى ذهنية تستوعب مضامينَها، وتتمثّل أبعادَها، وتحترم، بالنتيجة.

إصلاح القطاع الأمني.. ضرورة ديمقراطية

د. عبد النور بن عنتر

اكتسى موضوع إصلاح القطاع الأمني خلال السنوات الأخيرة أهمية بالغة نظرا للتركيز الغربي والدولي (برامج الأمم المتحدة) عليه لاسيما في الدول التي خرجت توها من صراعات، حيث اعتبر ضروريا في مرحلة ما بعد الصراع وتدعيم السلام والأمن. وبحكم انخراطها في مبادرات تعاونية إقليمية وإقامتها علاقات مع قوى غربية ومنظمات دولية، تبنت بعض الدول العربية، على مضض، هذا الموضوع لكن السياق الدولي (محاربة الإرهاب تحديدا) ساعدها في إفراغ الإصلاح من محتواه باختزاله في جوانبه التقنية. بيد أن الانتفاضات الديمقراطية العربية غيرت من المعادلة ليصبح إصلاح القطاع الأمني مطلبا شعبيا.

من بين المحاور التي يُركز عليها عموما في إصلاح القطاع الأمني: تبني ترسانة تشريعية واضحة، تعزيز الرقابة الديمقراطية (على الأجهزة الأمنية، مراقبة ميزانيتها، إخضاعها للقضاء...)، التكوين والتدريب والاحترافية وبناء المؤسسات، التنسيق بين مكونات القطاع الأمني لتعاضد الجهد ومحاربة الازدواجية في العمل والتبذير... وكذلك الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية. ويمكن في الحالة التي تخصنا تصور ورشات عمل ودورات تدريبية مغاربية مخصصة لإصلاح قطاع الأمن.

تركز هذه الورقة على عوامل عامة تشترك فيها كل البلدان المغاربية (والعربية عموما)، لكنها تقر بوجود فروقات بين هذه الدول، مما يجعل المنطقة المغاربية متعددة النماذج. فتونس تعيش مرحلة انتقالية تقوم على الترويض الديمقراطي للأجهزة الأمنية التي كانت أداة قمعية في خدمة النظام البائد، أما ليبيا فانهارت منظومتها الأمنية بسقوط القذافي وتفككت أجهزتها التي حلت محلها كتائب وفصائل الثوار، وبالتالي فمشكلتها ليس إصلاح وإنما بناء القطاع الأمني. أما المغرب فتعرف أجهزته تطورا إصلاحيا ما يشير إلى محاولة صياغة العلاقة بين القطاع الأمني والمجتمع. أما الجزائر فأجهزتها الأمنية تعرف هي الأخرى تطورا إصلاحيا لكن بوتيرة أقل من المغرب. أما موريتانيا، فأجهزتها الأمنية ضعيفة للغاية وتعتمد على الجيش أكثر مما تعتمد على الشرطة، بسبب عدم الاستقرار على أعلى هرم السلطة (الانقلابات).

لا معنى لإصلاح القطاع الأمني في سياق تسلطي

إن الحديث عن إصلاح القطاع الأمني بمختلف فروعه (درك، شرطة، استخبارات، وحدات شبه العسكرية...) مثله مثل الحديث عن إصلاح العدالة واستقلاليتها في سياق تسلطي لا محل لههما من السياسية، لأنهما يشكلان أهم أدوات ممارسة التسلط في الأنظمة غير الديمقراطية وأهم قنوات الفساد فيها. ثم ما المغزى بالنسبة لنظام تسلطي من إصلاح هذين القطاعين ؟ هناك طبعا مبررات/دوافع تجعل الأنظمة التسلطية تشرع في تحسين الجزاء الظاهر من سلطتها التسلطية، منها الاستجابة لبعض الضغوطات الغربية وتحسين صورتها في الخارج وإعطاء الانطباع بتحديث البلاد والتجاوب مع الضغط المحلي – خاصة في زمن الانتفاضات الديمقراطية العربية – لكنها تركز في واقع الحال على الجوانب التقنية دون سواها. ثم يجب التأكيد هنا على أن أي نظام تسلطي ينهار بمجرد وقف عمل آلته القمعية (الأجهزة الأمنية) كما حدث للأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية في 1989.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن لا انتقال ديمقراطي حقيقي دون إصلاح القطاع الأمني ولا معنى لهذا الأخير في سياق تسلطي، لأن عملية الإصلاح ستبقى محدودة السقف بمجرد اصطدامها برغبات الأمير – بالمعنى الماكيافيلي. بينما تقوم العملية برمتها في سياق انتقالي ديمقراطي على خدمة المواطن والوطن. ومن ثم فإن لا معنى لإصلاح القطاع الأمني في ظل تسلط النظام وفساده، لأن الأول انعكاس للثاني ودرعه الواقي. وعليه فإصلاح المنظومة الأمنية ما هو إلا جزء من عملية شاملة هي الانتقال الديمقراطي.

من أمن النظام إلى أمن الدولة

دأبت الأنظمة العربية على اختزال الأمن الوطني، أمن الدولة، في أمن النظام: أمن العائلة الحاكمة في الملكيات وأمن الأقلية الإستراتيجية في الجمهوريات. هكذا غاب مفهوم الأمن الوطني عن القاموس الأمني العربي مما أوجد دولا منكشفة إستراتيجيا، وعوض أن تحقق الشوكة حيال الخارج حققتها إزاء الداخل بقهر شعوبها. وتعتمد هذه الأنظمة على القطاع الأمني بمختلف مكوناته (شرطة، استخبارات...) وحتى على تلك (القوات المسلحة) التي من المفترض أن توجه نحو الخارج (لمواجهة التهديدات ودرئ أي عدوان خارجي). ومن هنا فمجرد الانتقال من أمن النظام إلى أمن الدولة سيحدث نقلة نوعية في وظيفة القطاع الأمني مراجعا بصفة جذرية العلاقة بين النظام والأجهزة الأمنية.

خلط بين التحديث والحداثة

المشكلة في التعامل العربي عموما مع القطاع الأمني هو أن الإصلاح ينسحب على الجوانب التقنية والتدريبية لأجهزة الأمن دون سواها. وهذا ناتج عن خلط بين التحديث والحداثة في التصور السياسي للأنظمة العربية، لأن هذه الأخيرة لا تريد إصلاح أداتها القمعية التي تسمح لها بالبقاء. ثم إن أنظمة ترفض الإصلاحات الجدية بشأنها لن تُقبل عليها في مجالات أخرى خاصة لما يتعلق الأمر بذراعها المسلحة. وتشهد مختلف فروع الأمن تطويرا وتحديثا خاصة عقب أحداث الحادي سبتمبر التي سمحت للسلطة في الدولة العربية بتجديد مبررات ومسوغات وجودها وتحكمها في مصير البلاد والعباد. طبعا، هذا الجانب التقني من الإصلاح مهم لأنه يرفع من قدرات الأجهزة الأمنية ومن احترافيتها لمواجهات مختلف التهديدات (إرهاب، جريمة منظمة...) بيد أن هذا التحديث التقني بدون حداثة (رقابة ديمقراطية، دول القانون...) ينعكس سلبا على أمن المواطن، لأن القطاع الأمني المعصرن من حيث التجهيزات والمعدات يكون أكثر انتهاكا لحقوق الإنسان. فمثلا تدعيمه بأجهزة إليكترونية متطورة تسمح له بتشديد مراقبه الإنترنت كما حدث في تونس وليبيا. وبالتالي ففي ظل غياب الحداثة يزيد التحديث من تصلب عود مختلف فروع القطاع الأمني ومن حدة الأمننة وتقليص هامش الحرية الضيق أصلا. بينما الهدف من إصلاح قطاع الأمن هو إقامة أجهزة أمنية فعالة ومهنية في أداء وظيفتها المتجددة – خدمة المواطن والوطن لا الحاكم دون سواه – وخاضعة للمسائلة الديمقراطية. بمعنى أن الإصلاح يُخضعه إلى فريضة الحوكمة الديمقراطية والاقتصادية (رقابة ديمقراطية ومالية).

حساسية التعامل مع القطاع الأمني في المرحلة الانتقالية

رغم تحكمها في أجهزتها الأمنية والقمعية، فإن الأنظمة العربية بحكم توازناتها وسريتها، تخلق أيضا جيوبا مقاومة داخل أجهزتها لما تحاول الشروع في بعض الإصلاحات، لأن شبكات المصالح معقدة للغاية وتصبح بحد ذاتها معرقلة لأي تغيير. وعليه فإن تأجيل إصلاح القطاع الأمني يعيق عملية الانتقال الديمقراطي. ثم أن الأنظمة أول ما تضحي به، إنقاذا لنفسها، بعض أجهزتها الأمنية والقمعية التي اعتمدت عليها طوال سنين لفرض سلطتها. كما أن هذه الأجهزة، التي كانت تتذرع باسم القانون لقمع الشعب، تتذرع في حال سقوط النظام الذي خدمته سنين طوال بتنفيذها للأوامر وتطبيق القانون. وهكذا تصير مستهدفة من طرف الشعب المنتفض وترى أيضا نفسها ضحية النظام البائد. ومن هنا قد تعيق عملية الانتقال الديمقراطي. فمثلاً قد تتراخى في تطبيق القانون مما يجعل مرحلة الانتقال الديمقراطي أقل أمنا واستقرارا من مرحلة التسلطية. حتى إن طالت المحاسبة والمسائلة كبار المسئولين في الأجهزة الأمنية، فإن السبيل الأنسب لضمان انتقال ديمقراطي سلس يكون أيضا بتحديد مكانة وموقع مختلف مكونات القطاع الأمني حتى تفهم/تستوعب بأن الانتقال الديمقراطي يتم معها أيضا وليس على حسابها.

ويجب التذكير هنا بأن تصرف الأجهزة الأمنية معيار أساسي في قياس التسلط والديمقراطية. ففي النظام التسلطي تكون هذه الأجهزة بتصرفاتها العنيفة والقمعية الجزء الظاهر من السلطة التسلطية للأنظمة الحاكمة، وفي الأنظمة الديمقراطية تكون تصرفاتها وسلوكها دلالة على مدى التقدم الديمقراطي. ومن هنا سيكون سلوك الأجهزة الأمنية المغاربية أحد الدلالات على القطيعة مع الحقب السابقة أو على توظيف لممارسات عتيدة بحلة جديدة. ثم إن احترام المواطن للأجهزة الأمنية مرهون باحترامها للقانون، لحقوق المواطن وحرياته. وبالتالي فعلى القائمين على الأجهزة الأمنية أن يفهموا أنه لا وطن بدون مواطنين، وأن الأنظمة إلى الزوال لا محال بينما تبقى الأوطان والدول ببقاء مواطنيها/شعوبها.

من المهم أيضا عدم اللعب على التناقضات/التموقعات بين أجهزة الأمن الداخلي والجيش في مرحلة الانتقال الديمقراطي بدق إسفين بينها، لأن ذلك يضر بهذا الأخير وباستقرار البلد. فمثلا قد يعتبر البعض أن موقف الجيش في تونس جدير بالاحترام بينما يوبخ إلى ما لانهاية موقف

أجهزة الأمن الداخلي (الدرك، الشرطة والاستخبارات) ليبرر استهداف هذا الأخير. إن تحديد المسؤوليات في عمليات قمع وتقتيل مسألة ضرورية لكن يجب ألاّ تعمم الأمور وتستهدف أجهزة بأكملها، لأن في ذلك مضرة للاستقرار. خاصة وأن بعض الدول المغاربية تعرف تضخما في حجم قوات الأمن... إن الحكمة هي في السعي لتحديد المهام والمسئوليات الأمنية في مرحلة البناء الديمقراطي لتعاضد الجهود ولخلق الانسجام بين مختلف مكونات القطاع الأمني في البلاد لتكون كلها، وبدون إقصاء، قاعدة ودرعا لحماية الديمقراطية الناشئة.

معضلات الإصلاح : استعادة الثقة، إشراف مدني...

من بين المعضلات التي تواجهها عملية إصلاح قطاع الأمن في الدول المغاربية – كغيرها من الدول غير الديمقراطية – استعادة الثقة بين المواطن ومختلف مكونات الأجهزة الأمنية. والواقع أن استعادة الثقة تندرج ضمن عملية أشمل هي استعادة الثقة بين المواطنين والدولة. ومن هذا المنطلق فإن إصلاح القطاع الأمني يعد من أهم إجراءات بناء الثقة والأمن بين المواطنين والدولة. فالدولة العربية عموما امتزجت بالنظام مما صعب من التمييز بينهما. لذا ستكون عملية البناء الديمقراطي قائمة على التمييز بين الدولة والحكومة (المنتخبة ديمقراطيا). كما أن شعور المواطنين بالأمن والأمان وبالمساواة أمام القانون مسألة أساسية لا تقوم بدونها قائمة الدولة الديمقراطية... وبما أن الشعوب المغاربية شديدة الريبة حيال أجهزة الأمن الوطنية بسبب ممارساتها في الماضي والحاضر، فإن أحد ورشات الإصلاح الأمني ستكون بناء العلاقة السليمة مع المواطن. وتعد تجربة المغرب من خلال إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، رغم نقائصها، جديرة في هذا الخصوص لأنها فتحت المجال لحرية الكلمة فيما يتعلق بسنوات الجمر...

كما تعد مسألة الإشراف المدني على القطاع الأمني أحد المعضلات الأساسية في عملية الإصلاح. وقد دأبت الدول المغاربية على تبني مقاربة خاطئة للإشراف المدني على القطاع الأمني بجعله تحت إمرة رأس السلطة التنفيذية مباشرة (المربع الملكي أو المربع الرئاسي) مما جعله في منأى عن الرقابة الديمقراطية. كما أنها تعودت على تعيين عسكريين على رأس الهيئات والمؤسسات الأمنية يتصرفون بعقلية عسكرية يكون الولاء وفقها على أساس التراتيبية العسكرية لا على أساس دولة المؤسسات والقانون.

ضرورة الشفافية

بما أن الأنظمة تسلطية فإن القطاع الأمني عموما يكتنفه الغموض، ذلك أن هذه الأنظمة لم تهتم يوما بالسؤال الذي يؤرق الديمقراطيات: من يراقب المراقب؟ ومن ثم فلا مجال لتحديد ما هو سري وما هو علني (في نشاطاتها) لغياب التقنيين. ومن دون الفصل بينهما لا يمكن إخضاع الأجهزة الأمنية للشفافية وأفرادها للملاحقة القضائية في حال انتهاك الحريات. وعليه يجب أن تحل ثقافة الشفافية محل ثقافة السرية. تقول الأجهزة الأمنية أنها تطبق القانون لكنها فوق القانون! فهي تمتلك سلطة العنف المشروع بقوانين لا شرعية لها، وهنا مكمن المعضلة. والمشكلة ليست في غياب أو قلة النصوص التشريعية المنظمة للقطاع بل وخصوصا في عدم وجود نصوص قانونية شرعية، منبثقة عن مؤسسات منتخبة ديمقراطية. وبهذا يعود بنا التحليل إلى نقطة البداية: ما مغزى إصلاح القطاع الأمني في ظل غياب الديمقراطية ؟

في الختام يمكن القول أن إصلاح القطاع الأمني يجب أن يأتي ضمن سياق شامل للانتقال إلى الديمقراطية، ويلازمه ويوازيه إصلاح آخر هو إصلاح العدالة. ثم إن المشكلة في قطاع الأمن أنه سلاح ذو حدين، قد يكون مطية للقهر والقمع أو أداة لحفظ الأمن والاستقرار خدمة للمواطن والوطن، مما يقتضي إخضاعه للرقابة الديمقراطية (إشراف مدني، مساءلة أمام الهيئات المنتخبة، مراقبة الميزانية، التوظيف والتعداد، متابعة قضائية...)، ولبرامج تنشئة أمنية حتى يكون أداء الوحدات الأمنية في غاية من الاحترافية وعلى أساس احترام القانون. سيقود هذا طبعا إلى قطيعة في تصور القطاع لوظيفته الأمنية ولإدراكه لعلاقته بالسلطة السياسية وبالمجتمع المدني. إن الهدف الأسمى لإصلاح القطاع الأمني هو أن تنتقل أجهزته من التعامل العنيف والممارسات القمعية حيال المواطنين إلى التعامل معهم بطرق عصرية وإلى أداء احترافي، كل هذا في إطار رقابة ديمقراطية.

المواطنة المغاربية المطلوبة في إطار العقد الاجتماعي الجديد

د. ديدي ولد السالك

إن مرحلة انسحاق الشعوب والأفراد أمام الأنظمة الحاكمة في طريقها إلى الزوال بعد التغيرات السياسية والاجتماعية الجارية في المنطقة العربية بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة، منذ الثورة التونسية في عام 2011 التي أطلقت شرارة هذا الحراك السياسي والاجتماعي، لحجم وعمق هذه التغيرات وما سيصاحبها من تطورات سياسية من المرجح أن تغير الكثير من ملامح الحياة السياسية ونوعية العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم، تجعل الأفراد في هذه المنطقة من العالم يشعرون بإنسانيتهم ويسعون لتحقيق مواطنتهم، بوصفهم مواطنين لا رعايا، خاصة أن فكرة المواطنة لم تكن متجذرة في الثقافة العربية الإسلامية، بينما كانت ثقافة الراعي والرعية هي الثقافة السائدة في الفضاء العربي الإسلامي، انطلاقا من القول المأثور «كلكم راعي وكل راعي مسؤول عن رعيته».

لكن المواطنة المغاربية المنشودة ينبغي أن تكون ركنا أساسيا في إطار العقد الاجتماعي المغاربي الجديد، أي «إقامة عقد اجتماعي حر وطوعي»، حيث لم تقم في السابق علاقات في أقطار المغرب العربي بين الحاكم والمحكوم على أساس عقد اجتماعي واضح يعكس التفاهم حول مبادئ وغايات وقيم مشتركة بين جميع مكونات شعوب هذه المنطقة من العالم، ويعكس مشاركة جميع أفراد المجتمع في صياغة تلك القيم ووضع مبادئها، فالعقد الاجتماعي المطلوب، ينبغي أن يؤسس لمبادئ وقيم، مثل : الحرية الفردية، المساواة، العدالة الاجتماعية، احترام التعدد الديني والتضامن الوطني، بوصفها مرجعية مشتركة لكل أفراد المجتمعً وقيما مقدسة وضرورية للاجتماع السياسي الإنساني، وذلك لن يكون ممكننا إلا إذا حصل الوعي لدى الشعوب بحقوق المواطنة الكاملة، وتوفرت لهم حرية الإرادة في تسيير حياتهم الخاصة والعامة دون

قيود والتواصل فيما بينهم والحوار والتشاور في كل القضايا التي تهم المجتمع والدولة، لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون الممارسة الديمقراطية الراسخة المحققة للمواطنة الكاملة، بوصفها الأساس والركيزة التي يقوم في إطارها العقد الاجتماعي.

وسواء كانت «المواطنة رابطة تجمع الإفراد والجماعات بكيان الدولة من باب الحقوق والواجبات والمسؤوليات»، أم «تلك العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة»، فإن المواطنة المطلوبة اليوم في إطار العقد الاجتماعي الجديد، هي الشراكة والمساواة في الحقوق والواجبات، وتلبية حاجيات الإنسان المادية والمعنوية، في وطن جامع حر تحت مظلة دستورية ضابطة وضامنة لتلك الشراكة والمساواة من خلال آليات دستورية وقانونية فاعلة.

وقد يكون منطلق تحقيق متطلبات العقد الاجتماعي الجديد، وضع دساتير جديدة في كل قطر مغاربي، تستجيب لشروط الديمقراطية والمواطنة الكاملة، عبر النص في هذه الدساتير بشكل واضح لا يقبل التأويل، على الأسس والمبادئ والقيم، التي تضمن تحقيق المواطنة، و من بينها : أن الشعب مصدر السلطات، وسيادة أحكام القانون والمساواة أمامه، وضمان فصل السلطات، وضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً، خاصةً تحقيق الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، الحقوق الاقتصادية، الحقوق الاجتماعية، من خلال تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان ، وتداول السلطة بشكل سلمي وفق انتخابات عامة حرة ونزيهة تستجيب للمعايير الدولية.

المحور الأول : أهمية المواطنة للعقد الاجتماعي الجديد

تبرز أهمية المواطنة للعقد الاجتماعي الجديد من خلال الشروط التي توفرها قيم المواطنة، لقيام هذا العقد ومن أهمها:

1 – تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين

من مزايا المواطنة أنها تحقق الموازنة بين الحقوق والواجبات والمساواة أمام القانون، بين كافة الأفراد بعيدا عن اعتبارات الانتماء القبلي أو العرقي أو الديني، مما يجعل الروابط القائمة بينهم ينظمها القانون وتديرها مؤسسات في إطار الولاء للوطن.

ومما يعزز من تلك المساواة بين جميع المواطنين واعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، هو إقرارها قانونيا، حيث يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية واجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية .

2 – المشاركة في الحياة العامة.

إن شعور الإنسان بحريته وتمتعه بمواطنته، تعطيه الدافعية والقدرة على المشاركة في الشأن العام والحرص على إدارته بشكل يحقق المصلحة العامة، لشعوره بأهمية نشر العدالة وأداء واجباته في الدفاع عن الوطن ودفع الضرائب واحترام القوانين والأنظمة العامة، والمشاركة عموما تساهم بدورها في ترسيخ الممارسة الديمقراطية، كما أن تعمق الممارسة الديمقراطية تتيح الفرصة المناسبة لكل مواطن للتعبير عن رغباته وآماله وأخذ المواقف المناسبة في كل القضايا المطروحة و التعبير عن رأيه في المسائل التي تهمه أو تهم الوطن بصفة عامة، ومن خلال تكرس هذه الممارسات، تتشكل المرتكزات الأساسية للعملية الديمقراطية، و التي من خلالها يستطيع المواطن المشاركة في الحكم وبدون هذه المشاركة تصبح المواطنة شكلية ولا معنى لها.

3 – الأفراد في الدولة مواطنين لا رعايا

من محاسن ثقافة المواطنة أن المواطنين يتصرفون بوعي وبمسؤولية، لأنهم يتصرفون بوصفهم مواطنين لا رعايا، فالرعايا لا دور لهم ولا مسؤولية ملقاة على عواتقهم، بوصفهم جزء من أملاك السلطة الحاكمة تتصرف فيهم وفقا لرغباتها، بينما تتعامل مع المواطنين بوصفهم شركاء في إدارة الدولة، لأن فكرة الدولة الحديث قائمة على أساس أنها مؤسسة سياسية اجتماعية تقوم فيها الروابط على أساس تعاقدي يكون فيه الفرد مطالب بواجبات وعليه حقوق، ومن هنا تكمن أهمية ترسخ ثقافة المواطنة في الدولة العصرية، التي تجعل الفرد في الدولة مسؤولا يطالب بحقوقه ولا يتنازل عنها ويقوم بواجباته بشكل مسؤول، مما يجعله عضوا فاعلا في المجتمع لأنه يتصرف وفقا لوعي ومسؤولية.

4 – المواطنة هي أساس الدولة الحديثة، دولة القانون والمؤسسات.

فمن أجل منع استبداد الدولة وسلطتها نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك حقوق غير قابلة للسلب أو الاعتداء عليها من قبل الدولة ؛ وحقوق مدنية تتعلق بالمساواة مع الآخرين، وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقوق ترتبط بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذا يسعى الجميع في العصر الحديث من أجل ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتكريس ثقافة المواطنة من أجل دولة القانون والمؤسسات المستندة إلى الإرادة الشعبية، فالمواطنة ليست مجرد قيمة وإنما ممارسة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فكل مواطن له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، مثبتته ومكرسة وفقا للقانون والدستور .

5 – المواطنة تجعل انتماء الإنسان للدولة وليس لأطر ما قبل الدولة.

عبر التاريخ وجدت بنى اجتماعية وعرقية ودينية سابقة على نشأة الدولة العصرية ومتعارض معها وفي كثير من الأحيان متناقضة معها، لكن تجربة القرن العشرين بينت أن إحلال المواطنة مكان تلك البنى خير علاج لمواجهتها، وللتغلب على الصراعات الناتجة عنها، مما يتطلب النظر إلى تلك الاختلافات العرقية والعقائدية والثقافية في مكونات المجتمع نظرة إيجابية، مع ضرورة السعي الدائم لاستيعابها دون إقصاء أو تهميش، ليتم التفاعل والتمازج بينها بما يؤدي إلى تولد ثقافة وطنية تدعم من روح الشراكة والترابط في المجتمع.

وهنا تبرز أهمية المواطنة في تكريس قدرة الفرد في تحقيق ذاته في الدولة العصرية مع الحصول على حقوقه والقيام بواجباته، وعدم التناقض بين هويته الثقافية والاجتماعية الخاصة ومواطنته .

المحور الثاني : المواطنة المغاربية المنشودة

إن التحولات السياسية والاجتماعية الجارية في أغلبية أقطار المغرب العربي تدفع إلى التفاؤل بإمكانية تحرك مسار البناء المغاربي المتعطل

منذ سنوات، كما تدعو إلى ضرورة التفكير في نوعية الأسس التي ينبغي أن يعاد عليها بناء المغرب العربي والآليات التي تضمن استمرارية مؤسساته وفاعليتها، وسيمر ذلك حتما عن طريق ضمان المشاركة الفعالة للمواطن المغاربي في إعادة بناء اتحاد المغرب العربي، وهو ما يستدعي ضمان مواطنة مغاربية حقيقية وكذلك التفكير في نوعية تلك المواطنة التي تضمن للإنسان المغاربي المشاركة في بناء المغرب العربي، وقد تكون الحريات الخمسة التي تحدث عنها الرئيس التونسي المؤقت المنصف المرزوقي، هي مرتكز تلك المواطنة بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني ذات الطابع المغاربي والسماح له بالنشاط في كل الأقطار بنفس الشروط.

والحريات الخمسة التي تحدث عنها الرئيس التونسي المؤقت هي :

1 – حرية التنقل : وتعني إلغاء كل القيود على تنقل أبناء أقطار المغرب العربي، سواء كانت قيودا قانونية أو سياسية وحينها سيشعر المواطن المغاربي بأنه ينتمي لفضاء كبير، ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وأن أهمية هذا الفضاء تستحق التضحية والعمل الدؤوب من اجل تحقيقه وانجازه في الواقع، لما سيترتب على ذلك من مكاسب له ولغيره من المواطنين.

2 – حرية الإقامة، وما تعنيه من تعزيز أواصر الترابط الاجتماعي والثقافي وتوفره للمواطن المغاربي من خيارات في البحث عن الفرص المناسبة أينما كانت، لتسهيلها متطلبات الحياة والعيش، وتعزيز شعوره بالانتماء إلى القطر الذي يفضل الإقامة فيه كما لو كان بلده الأصلي.

3 – حرية التملك، وقد أثبتت التجربة الأوروبية أهميتها في تعزيز فرص الاندماج والتكامل وتبادل المنافع، فالإنسان المعاصر وطنه أين توجد ممتلكاته ويجد راحته، وهذا العامل سيشكل أهمية خاصة لبناء المغرب العربي، لأنه سيزيد من الهجرة بين أقطار المنطقة وكذلك زيادة فرص السياحة المغاربية – المغاربية، وهو ما يعني المزيد من التواصل والترابط، التي هي العناصر الأساسية في أي بناء يتوخى الاندماج.

4 – حرية المشاركة في الانتخابات البلدية، وقد تكون إمكانية تحقق هذه الحرية هي الأصعب من بين الحريات الخمسة، لأن تقاليد الممارسة السياسية وبالذات الانتخابات لم تترسخ بعد في حياة المواطن المغاربي، لحداثة عهده بالعمل السياسية وضعف الثقافة الديمقراطية لديه، لكن هذه الحرية حلم ينبغي لكل مواطن مغاربي أن يسعى من اجل تحقيقه باعتبار المشاركة السياسية والاهتمام بالشأن العام من أهم مداخل البناء المغاربي.

5 – حرية الاستثمار، وموضوع الاستثمار المغاربي – المغاربي هو قضية القضايا، لأهميته في تشبيك المصالح المشتركة بين شعوب منطقة المغرب العربي ولدوره كذلك في خلق نسيج اقتصادي مغاربي قابل للتكامل والاندماج، حيث لم تتجاوز المبادلات المغاربية المشتركة 3 % في أحسن حالاتها خلال العقود الماضية، وظل ضعف التبادل الاقتصادي وتبعية الاقتصاديات المغاربية للاقتصاد الأوروبي من بين أهم العقبات التي عرقلت مسيرة البناء المغاربي خلال نصف القرن الماضي، وبالتالي فحرية الاستثمار بين أقطار المغرب العربي، ستشجع المواطن وخاصة المستثمرين على لعب دور في تعزيز فرص الاندماج المغاربي، بالإضافة إلى دوره في تشبيك المصالح الاقتصادية التي هي المعول عليها في هذا المجال.

– السماح للمجتمع المدني القيام بدوره في البناء المغاربي.

في المرحلة الحالية ينبغي التركيز على دور المجتمع المدني المغاربي – ذات الطابع المغاربي – في ترسيخ قيم المواطنة المغاربية ودفع مسيرة البناء المغاربي، فالمفهوم الحديث للمواطنة يفترض وجود مجتمع مدني وسياسي، يضمن الحقوق ويحث على القيام بالالتزامات، وتوفير نسق أخلاقي يحض على المشاركة والتضامن، ذلك أن منظمات المجتمع المدني في الوقت الراهن، أصبحت تلعب دوراً كبيراً في تنمية وترسيخ قيم المواطنة، باعتبارها إحدى أهم قنوات المشاركة الداعمة لمسار التطور الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة،لأن تجربة القرن العشرين أظهرت أن بناء المغرب العربي لا يمكن أن يتحقق دون بناء دولة وطنية حديثة.

وخلاصة القول أن الجميع مطالب بتكريس ثقافة المواطنة بوصفها قيمة أساسية من قيم الديمقراطية، والعمل على جعلها ثقافة وسلوكا واعيا للجميع، ومن أجل ترسيخ المواطنة المغاربية ما زلنا نحتاج إلى الكثير من الجهد المتواصل، خاصة في مداني التربية والإعلام، باعتبار العمل من أجل المواطنة المغاربية، هو عمل من أجل بناء إنسان مغاربي ديمقراطي واعي بحقوقه وواجباته، وبناء إنسان مغاربي بهذه المواصفات، سيشكل مدخلا فعالا من أجل تحقيق الوحدة المغاربية.

مسوغات وتحديات البناء المؤسساتي في ليبيا

د. أحمد علي الأطرش

المسوغات

لقد شهدت ليبيا – كما هي حالة معظم شعوب المنطقة العربية– مراحل تاريخية عصيبة تناوب الاستعمار من خلالها على التحكم في مصائره ومقدراته ومكتسباته. ونظراً للطبيعة الديناميكية للجنس البشري بشكل عام، وتماهياً مع المقاربات الداعية والداعمة للتطور والتغيير التي تتحكم في مسار الحياة البشرية، تمكن الليبيون، وبدعم من المجتمع الدولي، في منتصف القرن المنصرم من نيل استقلالهم من الاستعمار التقليدي آملين التحرر وصنع مستقبلهم. إلا أن التطورات والتحولات التي حصلت على الساحة الدولية، وخاصة منذ نهاية حقبة الحرب الباردة (أو مرحلة الثنائية القطبية)، ناهيك عن تداعيات العولمة، بكافة تفاصيلها ومكوناتها، انعكست بشكل ملحوظ على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية مما استوجب صياغة جديدة للواقع الرسمي العربي، المتردي والمتآكل.

ومع مطلع العقد الثاني من هذا القرن شهدت العالم العربي تحولاً استراتيجياً ملحاً وحتمياً تمثل فيما أصبح يعرف اصطلاحاً "بالربيع العربي"، أي ثورة الشعب على استبداد النخب الحاكمة، مقروناً بتفشي

الفساد وتعثر التنمية وتردي الأحوال المعيشية في منطقة تصنف من أغنى مناطق العالم من حيث الثروات الطبيعية. وعلى الرغم من طابعها العفوي التلقائي، لم تكن هذه الأحداث التي هزت كيان ومصداقية الأنظمة العربية المستبدة وليدة اللحظة، بل كانت ثمرة تراكمات دفينة ومستدامة.

إن استجلاء ماهية الدوافع التي أدت إلى كسرت هاجس الخوف من السلطة، والإفصاح علناً عن المطالبة بالتغيير الجذري والفوري، وبشكل سلمي وحضاري، نرى ضرورة عدم عزل العوامل الداخلية عن الخارجية وذلك نظراً لعنصر التداخل والتلازم بينهما، والناجم عن طبيعة العصر ومقتضيات الظروف الدولية الراهنة. في تقديرنا، أن الخوض في موضوع تحديات المرحلة يتطلب الوقوف عند أهم العناصر التي استدعت وتستدعي التغيير.

العنصر الأخلاقي/الإنساني

لا يختلف عاقلان حول حقيقة أن الإنسان لا يعيش بالخبز فقط. فالخبز والكرامة متلازمتان وتشكلان محور ارتكاز لأي إنسان حر شريف. إن أساليب الترهيب والقهر والإذلال والتسلط التي مارسها القذافي وأسرته وزبانيته على الشعب الليبي، ولعدة عقود وبأساليب متنوعة، هي الوقود الذي أشعل روح الثورة لذي المواطن البسيط. فالاستبداد تحول لديه من تكتيك إلى إستراتيجية مستدامة، وذلك رغبة في البقاء على سدة الحكم أطول قدر ممكن من الزمن. ورغم المطالبات العديدة باحترام كرامة الإنسان وكبريائه إلا أن القذافي لم يعر اهتمام لذلك، أو انتهج سياسة تكتيكية مضللة عولت على الالتفاف على الديمقراطية الحقيقية والوعود الزائفة. هذا السلوك المضلل أسهم بالطبع في دعم وترسيخ حالة الاسترخاء والأمل الواهم.

العنصر الاقتصادي

لقد كان للعامل الاقتصادي دور حاسم في التأكيد والاستمرار في المناداة بالتغيير في ليبيا. فعلى الرغم من الموقع الاستراتيجي الحيوي والإمكانيات والثروات الهائلة التي تزخر بها هذه الدولة، إلا أن شعبها عاني من أوضاع اقتصادية وأحوال معيشية متردية ومخزية، وذلك وفق التقارير الصادرة من المؤسسات الدولية ذات العلاقة. إن ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة وسوء الأحوال المعيشية وتأكل البنى التحتية، مع استشراء الفساد وحجب الشفافية والتخوف من المسألة العلنية، أصبحت حقائق لم يستطع أحد تجاهلها أو إنكارها.

قد يتبادر للذهن أن ليبيا تعتبر من الدول الريعية الغنية، إلا أن هذا لا ينفي حقيقة أن المردود يعتبر فئوياً، وينحصر في طبقة تشمل القذافي وعائلته وحاشيته ومجموعة من الانتهازيين. هولاء هم من كان لهم نصيب الأسد من أكبر من عوائد النفط والغاز (المصدر للرئيس للثروة)، أما غالبية الشعب الليبي كانت تعاني من الحرمان والإقصاء والتهميش، مما نجم عند ذلك تنامي روح الثورة على الظلم والمطالبة بتغييرات جذرية. لقد أفرز هذا الوضع طبقتين (فقيرة موسعة وغنية ضيقة) مما ساهم إلى حد كبير في تقلص رقعة الطبقات الوسطى التي تعد صمام أمان للاستقرار والتنمية الحقيقة.

العنصر السياسي

حاول القذافي طيلة فترة حكمة الترويج لخديعة الديمقراطية المباشرة (أي ما كان يحلو له نعتها «الديمقراطية المباشرة» أو «حكم الشعب»)، إلا أن الواقع والممارسة تشير إلى حكم الفرد المطلق على كافة مكونات الدولة. لقد عاني الشعب الليبي من انعدام الحوار والمشاركة السياسية الحقيقة، وتخوين وتجريم الحزبية، وتغييب دور المجتمع المدني في الحياة السياسية، مع غياب اطر دستورية وقانونية حقيقة وفعالة وخنق ومصادرة الحقوق والحريات العامة وغيرها من مقومات الإصلاح. ومع التعنت المفرط، أو التلويح بوعود مكررة وغير جادة (كمسكنات)، أصبحت الأمور لا تحتمل مما استوجب العمل على التغيير.

العنصر الحقوقي

ينبغي تناول هذا البعد من خلال زاويتين: الشق الأول داخلي حيث أوضحنا في الجزئية السابقة أن غياب أو قصور أو هشاشة المرجعيات والهياكل القانونية والدستورية ساهم إلى حد كبير في بقاء القذافي في سدة الحكم مع قناعتنا أنه تعمد فعل ذلك لمصلحته الذاتية، وتهرباً من المسألة القانونية. إن تعمد عدم التقيد بالتزامات قانونية ودستورية هي من سمات النظم الاستبدادية. إن الإقرار بالدستور أو الانتخابات، عل سبيل المثال، يشكل خطورة قصوى على طبيعة الحكم. كما أن حقوق الإنسان – والتي صارت تصنف كحاجات أساسية في الدول التي تحترم كرامة الإنسان –، ولو أقرت من الناحية النظرية، لا تنسجم مطلقا مع الواجبات الملقاة على عاتق المواطنين، وخاصة لكونهم دافعي ضرائب.

العنصر الأمني

اقتصرت السياسات الأمنية في الأنظمة العربية المستبدة على الوسائل التقليدية المتمثلة في التركيز على الإنفاق الأمني والعسكري من أجل حماية استمرار النظم الحاكمة وتكريس الاستبداد، أو تحت ذريعة درء مخاطر الاعتداءات الخارجية. ألا أن هذا التوجه انكشف أمره وأصبح التركيز، وفق الرؤية المعاصرة، على أمن الإنسان وذلك من خلال مكونين رئيسيين هما: الحرية من الخوف والحرية من الحاجة.

إن المؤشرات والمعطيات الرقمية المخيفة والمستمدة من مصادر موثوقة وتتميز بقدر كبير من الشفافية والدقة، تبين مدى الضرر والأذى الذي لحق ويلحق بالإنسان، وخاصة في أرجاء عدة من المنطقة العربية، من جراء النزاعات والحروب والمجاعة والفقر والأمية وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد (المالي والإداري والأخلاقي) ونهب للثروات والأمراض والكوارث (الطبيعية وغيرها) وغياب الديمقراطية والتبعية، وبقية العوامل التي تعيق التنمية المرجوة.

إن غياب أو تغييب العمل وفق هذه الرؤية الحضارية للأمن من قبل الأنظمة الشمولية أسهم إلى حد كبير في التسريع من وتيرة المطالبة الشعبية بضرورة التغيير الجذري والإطاحة بالاستبداد.

العنصر الإعلامي/المعلوماتي

لقد كان لهذا العنصر دور بارز في تسريع وتيرة القضاء على الأنظمة العربية الشمولية، وعلى رأسها حكم القذافي. فمع التطورات المتلاحقة

والمبهرة التي أفرزتها الثورة الرقمية المتعلقة بتقانة الاتصال والتواصل لم يكن بمقدور السلطات المستبدة منع أو حجب الحقيقة عن الناس. إن عصر عولمة المعلوماتية، رغم سلبياته، كان عاملاً حاسماً في فسح المجال للتنسيق والتخطيط والتنفيذ للقضاء على الاستبداد في ليبيا، وغيرها من دول «الربيع العربي». لقد حاول المستبدين توظيف هذه الوسيلة الفعالة في التضليل وزرع الفتن والتجسس إلا أن توافر العناصر الأخرى لحتمية التغيير، والمشار لها سلفاً، ساهم إلى حد كبير في فضح النوايا وبطلان مفعول الخديعة.

التحديات

سنركز في الجريئة الثانية من هذه المساهمة على التحديات (القصيرة والبعيدة المدى) والتي تواجه ليبيا على وجه الخصوص، إلا أن هذا يتطلب الوقوف عند التحديات التي واجهت أو تواجهه الحالات المماثلة على الصعيد الدولي.

أشار تقرير الأمم المتحدة بالخصوص، وبشئ من التوضيح، إلى «**التحديات الأساسية العامة**»، والتي وردت تحت التصنيفات التالية :

- **الثقة بالشرعية وسيادة الدولة**
- **الإرادة السياسية لتحقيق الشفافية والمحاسبية (محاربة الفساد)**
- **رأس المال المجتمعي والتكافل الاجتماعي**
- **المصالحة**
- **إعادة بناء الاقتصاد واطر توفير الخدمات**
- **الأمن والتحركات العابرة للحدود**

أما فيما يتعلق بالحالة الليبية، ورغم انطباق معظم ما جاء في الشروح المتعلقة بالتحديات الأساسية العامة المشار لها أعلاه، إلا أنها لها خصوصية ناجمة عن عوامل متعددة متشابكة يمكن التعرف عليها من خلال المسوغات الواردة في هذه الدراسة. لذا، ونظراً للتقيد بعامل حيز هذه المساهمة، يمكن إيجاز التحديات المتعلقة بالحالة الليبية وتصنيفها كما يلي:

أولاً/ التحديات الراهنة

استتباب الأمن، وهذا يتطلب:

- حل المجموعات المسلحة وصهرها في جيش وأمن وطنيين
- تجميع الأسلحة والذخائر المنتشرة
- نزع الألغام ومخلفات الحرب
- مراقبة الحدود (منع التهريب والهجرة السرية وتسلل الجماعات الإرهابية)
- تفعيل العدالة ومؤسسات الدولة القانونية والقضائية
- منع التوترات الناجمة عن الخلافات المناطقية والقبلية (القديمة والمستجدة) وتنازع المصالح
- معالجة معضلة النازحين (IDPs)
- المصالحة الوطنية
- التعاون مع الكيانات الإقليمية والدولية في مجال الأمن، وخاصة مع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية والدول الوقعة في إطار الجوار الجغرافي والمجال الحيوي لليبيا

تفعيل ومأسسة الدولة

- وضع دستور
- توفير المعلومات وتأسيس قاعدة بيانات دقيقة
- توفير السيولة اللازمة، وخاصة من الأموال المجمدة والمسروقة والمهربة من قبل فلول اللانظام السابق.
- الشفافية
- المصداقية والتقيد بالبرنامج الزمني المعلن للفترة الانتقالية (الدستور/ الانتخابات..)
- تفعيل القوانين ودور مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الوزارات السيادية.
- تعزيز روح المواطنة والولاء الوطني
- نشر وتكريس ثقافة الديمقراطية
- رصد ولجم فلول ولصوص عهد القذافي ممن يسعى إلى سرقة الثورة عبر تشكيل تنظيمات سياسية ومدنية بغية التسلل للحكم وغسيل الأموال المنهوبة.

ثانياً/ التحديات المستقبلية

- بناء الإنسان وتخليص العقلية من رواسب الحكم الاوتقراطي
- التعويضات لمن تضرر أثناء حكم القذافي وخلال مرحلة التحرير
- التوظيف وخلق فرص عمل
- فرز رموز العهد السابق المتسلقين والانتهازيين وآلية التعامل معهم
- متابعة المجرمين والأموال المجمدة والمسروقة (في الداخل والخارج)
- تضييق الفجوة بين نخب (انتلجينسيا) الداخل والخارج
- ربط المؤسسات الأكاديمية بمراكز صناعة القرار
- رسم سياسة خارجية مبنية على احترام المصالح العليا للدولة الليبية والمعاملة بالمثل ووضع آليات ذات كفاءة وحس وطني لتنفيذها

الحلول الممكنة

من خلال استعراض ما سبق يمكن القول أن أهم تحدي تواجهه ليبيا في هذه المرحلة هو التحدي الأمني، وخاصة مع انتشار الأسلحة والذخائر التي تم توزيعها من قبل حكم القذافي أثناء الثورة أو تلك التي تم التحصل عليها كغنائم خلال تلك الفترة أو من مخازن الأسلحة إبان التحرير. هذا الأمر أزداد تعقيداً مع إطلاق سراح كافة المساجين بسب جرائم مدنية من قبل نظام القذافي بعد انطلاق الثورة (في مسعى لكسب ودهم)، ومع الحالة الانفعالية والانتقامية السائدة لذي الكثير ممن عايشوا الأحداث الدراماتيكية التي حصلت في ليبيا.

من هذا المنطلق نرى أن السلطات المعنية في ليبيا (المؤقتة أو المنتخبة) ينبغي أن تركز على استتباب الأمن والقضاء على الانفلات الأمني والتوترات التي تشهدها بعض المناطق بسبب محاولة فلول القذافي لزعزعة أمن ليبيا، أو تلك التي يقوم بها مهربين (للأسلحة والسلع

المدعومة والبشر – في إطار الجريمة المنظمة والهجرة السرية والإرهاب) وذلك بالأخص في الجهات المتاخمة للحدود مع دول الجوار الجغرافي.

هذا يتطلب اتخاذ حزمة من الإجراءات العاجلة لعل أهمها :

– الإسراع في وتيرة العمل على ضم الثوار من لهم الرغبة في الالتحاق بالجيش وطني أو الأمن الوطني أو الجهات الأمنية الأخرى وتحفيزهم على ذلك بمزايا تشجيعية مجزية.

– تجفيف مخازن ومصادر الذخيرة.

– شراء الأسلحة شرط توفر السيولة اللازمة

– الترخيص (ولو بصفة مؤقتة) بحمل الأسلحة وفق ضوابط محددة

– تكثيف الجهود لمنع الخلافات وليس لحلها فقط.

– توسيع دائرة الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.

– تفحص تجارب الدول الأخرى في هذا المجال والتعاون مع المكونات والمنظمات الدولية والدولية المعنية.

والعنصر الأخر المهم هو ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وهذا في تقديرنا يستوجب ما يلي :

– الالتزام بالجدول الزمني المقرر للانتخابات (التشريعية والرئاسية)

– وضع الدستور والقوانين بشكل توافقي ومدروس

– توفير السيولة اللازمة

– تفعيل العدالة ودعمها

– المصداقية وعدم إصدار قرارات في سياق وعود غير القابلة للتطبيق.

– الشفافية في ظل وضع منظومة معلوماتية متطورة بغية التوصل لقرارات مبنية على بيانات ومعطيات رقمية دقيقة وحقيقية

– تعزيز روح الانتماء للوطن وثقافة الولاء الوطني

تجارب العدالة الانتقالية في المغرب العربي

د. أحمد إدريس

يعد موضوع العدالة الانتقالية من أهم المواضيع التي شغلت و تشغل المواطن المغاربي منذ أكثر من عشر سنوات. فبداية برحيل الملك الحسن الثاني بالمغرب، مرورا بنهاية عشرية الدم بالجزائر، وصولا إلى سقوط أنظمة الاستبداد في كلّ من تونس و ليبيا، فإنّ متطلبات القطع مع الماضي، و وضع اللبنات الأولى لأنظمة ديمقراطية جديدة، يقتضي أن تتصالح الشعوب مع ماضيها. لكنّ ذلك لا يكون ممكنا إلا إذا صفت هذه الشعوب حساباتها مع كلّ من اتخذ الاستبداد نهجا للحكم، واستعمل القمع طريقة للانفراد بالسلطة و البقاء فيها و كرس الفساد منظومة لنهب البلاد و الاستحواذ على مواردها.

إنّ التجارب في هذا المجال عديدة و متنوعة، في دول مثل أمريكا اللاتينية و آسيا و إفريقيا الجنوبية، دول عانى مواطنوها من الاختفاءات القسرية و التعذيب و الأحكام خارج القضاء، وهي تجارب تنضوي جميعها تحت لواء ما يعرف بالعدالة الانتقالية.

إنّ العدالة الانتقالية عنصر أساسي من عناصر الانتقال الديمقراطي، يصعب أن ينجح هذا الأخير بدونها. فهي منهج يسعى أولا و قبل كل شيء إلى تثبيت السلم المدني وإقرار المصالحة الوطنية. ومن أجل الوصول إلى ذلك يتطلب تركيز العدالة الانتقالية إقرار بعض الآليات يمكن إيجازها كما يلي :

– المحاكمات ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم، إما وفق قواعد القانون الجنائي العادية، أو وفق قواعد خاصة يقع إعدادها للغرض تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الجرائم والانتهاكات وتبيح استبعاد مبادئ التقادم المسقط. على أن تتم المحاسبة من طرف هيئات قضائية يتم تركيزها توافقيا بين الأطراف الساهرة على عملية الانتقال الديمقراطي.

– لجان الحقيقة.

– إقرار مبدأ تعويض الضحايا وجبر الأضرار ويشمل ذلك التعويض المادي والمعنوي عن الأضرار المباشرة أو ضياع الفرص، ورد الاعتبار، واستعادة ما فقد، إن أمكن.

– الإصلاح المؤسساتي ، الذي يعتبر ضروريا لتفادي وقوع انهيار الديمقراطية في المستقبل.

– السهر على إحياء الذاكرة الوطنية الجماعية والعمل على استمرارية ذكرى الضحايا كتأكيد متجدد على عدم الوقوع في أخطاء الماضي مرة أخرى.

وخرط كلّ من المغرب و الجزائر في هذا السياق، اقتناعا بأن العدالة الانتقالية هي التي بإمكانها توفير الحلول، تحقيقا للتصالح بين مختلف مكونات شعوبها.

ففي الجزائر، و مباشرة بعد تنظيم أول انتخابات تلت عشرية الدم، السوداء، طرح الرئيس الجزائري الجديد مشروع المصالحة الوطنية، فتم اعتماد قانون الوئام المدني الذي سمي كذلك قانون الرحمة،. لقد اعتبرت مبادرة الوئام المدني حلا وحيدا لمعالجة الأزمة التي خلّفت، آلاف القتلى ومثلهم من المفقودين، وهي المبادرة التي حظيت بتأييد غالبية الجزائريين في استفتاء شعبي عام في سبتمبر من سنة 1999. ويندرج هذا القانون، كما جاء في إطار المادة الأولى من باب أحكامه العامة في إطار الغاية السامية المتمثلة في استعادة الوئام المدني، ويهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب ، الّذين يعبّرون عن إرادتهم في التوقف، بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع. وهو ما سمح بعد سنة واحدة من إصداره بسن عفو رئاسي عن مقاتلي الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي أعلن عن حله مباشرة بعد صدور قرار العفو.

في 2005، طرح على الجزائريين مشروع «الميثاق من أجل السلم والمصالحة» والذي تم إقراره عن طريق الاستفتاء يوم 29 سبتمبر 2005، هذا الميثاق اعتبره الدارسون امتداداً لقانون الوئام المدني وسدا للفراغ القانوني للمرحلة الممتدة من تاريخ انقضاء مفعول هذا القانون (13 يناير 2000) إلى يوم الاستفتاء على الميثاق وذلك بالتسوية القانونية لبعض الأشخاص الذين تابوا خلال هذه المرحلة.

رغبة القيادات الجزائرية في البحث عن إنجاح عملية المصالحة، لم تخف كذلك الرغبة في الإسراع في طي صفحة الماضي، وهو ما اعتبره

البعض محاولة لعدم الكشف عن كل حقائق تلك المرحلة وبالتالي الحد من إمكانيات تحقيق العدالة كاملة.

من ناحية أخرى فإن هته القيادات اكتفت بجانب فقط من العدالة الانتقالية ألا وهو المصالحة، وجعلت المحاسبة جنائية فقط أمام المحاكم المختصة، ولم تنشئ لجانا لتقصي الحقائق التي قد تثبت تورط السياسيين وتمكن بالتالي من محاسبتهم.

أما في المغرب، فمنذ تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة في 7 يناير 2004، تأكدت رغبة السلطات المغربية في إرساء آليات العدالة الانتقالية عن طريق تكريس أداة للبحث عن الحقيقة في ملفات انتهاكات حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا من خلال جبر الضرر ورد الاعتبار لهم. وتعتبر هيئة الإنصاف والمصالحة جهازا ذي اختصاصات غير قضائية في مجال تسوية ملفات الانتهاكات لحقوق الإنسان في فترة حكم الملك الحسن الثاني، بحيث تقتصر مهمتها عن البحث على الحقيقة وتقييم الضرر. ويتم ذلك عن طريق برنامج جلسات الاستماع التي تنظمها الهيئة في مختلف المدن المغربية تعطي فيها فرصة للأشخاص ضحايا الانتهاكات للتعبير بصفة شخصية ومباشرة (باستعمال القنوات التلفزية وأمواج الاذاعة) عما تعرضوا له من تنكيل و تعذيب وإهدار للكرامة وما تعرض له ذووهم من أضرار جسيمة مادية ومعنوية.

ومن أجل القيام بمهمتها في البحث عن الحقيقة والكشف عن الجريمة واثبات نوعية ومدى جسامة الانتهاكات الماضية أعطي لهيئة الإنصاف والمصالحة اختصاص إجراء التحريات وتلقي الإفادات واستيفاء المعلومات والمعطيات والإطلاع على كلّ الوثائق التي تبين ذلك.

وما يجدر ذكره، أن الهيئة، وبالإضافة إلى تنظيم جلسات الاستماع إلى المعنيين مباشرة بالانتهاكات، لعبت كذلك دورا بيداغوجيا، وذلك بتنظيم سلسلة من جلسات الحوار بهدف إشراك الرأي العام في التفكير حول السياقات التاريخية والفكرية و السياسية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفها المغرب منذ بداية الاستقلال، وحول الأسباب التي أدت إلى حدوثها، والانعكاسات التي خلفتها على التطور السياسي في هذا البلد.

إلاّ أنّ عمل الهيئة على أهميته العالية، لم يتمكن، بحسب ما يستفاد من فحوى تقريرها (في الجزء المصرح به على الأقل) من تحديد درجة مسؤولية كل الأجهزة و كل الأطراف، خاصة السياسية وعلى رأس الدولة، بخصوص الانتهاكات الجسيمة المرتكبة. وذلك اعتبارا لتعدد الأجهزة الأمنية و تداخل صلاحيتها و تشابك تدخلاتها في مختلف الأحداث، وكذلك بفعل امتناع بعض الجهات من تمكين الهيئة من الأرشيف ورفض المسؤولين السابقين من الإدلاء بشهادتهم في الموضوع.

كما أن عمل الهيئة وتصور وجودها أصلا، لم يمكنا من الحسم في مفهوم المصالحة، التي تضل، حسب البعض، بدون معنى إذا ما لم تقترن بالمسائلة والمحاسبة. فغيابهما يجعل من التجربة المغربية، رغما عن ثرائها ودورها في كشف المظالم، تجربة منقوصة، لأن المحاسبة جزء لا يتجزأ من منظومة العدالة الانتقالية.

في تونس ما بعد الثورة، تعالت الأصوات منذ الأيام الأولى للثورة بضرورة محاسبة كل من ساهم في تكريس منظومتي الاستبداد والفساد ومحاكمة المسؤولين عنهما.

ولقد كانت أولى قرارات السلطات «الجديدة» إحداث لجنة للتقصي في مسائل الفساد والرشوة، ولجنة ثانية للتقصي في ما أرتكب من تجاوزات خلال أيام الثورة. ولكن لم تحدث لجنة تحقق في كل تجاوزات النظام السابق منذ نشأته، وهو ما دفع العديدين إلى المطلبة بتكريس منظومة للعدالة الانتقالية، خاصة وأن بعض المحاكمات الجارية تم إسنادها إلى القضاء العادي وبعضها المتعلق بالجانب الأمني إلى القضاء العسكري. وكليها لا يحضى بأية مكانة في قلوب التونسيين.

فتونس لم تشهد من قبل انتقادا و تشكيكا في أداء منظومتها القضائية مثل ما تشهده اليوم، وإذا كان هذا يعتبر شيئا ما طبيعيا إذا ما نظرنا إلى خصوصية المرحلة و طبيعة القضايا المعروضة على المحاكم ، فإنه يدلّ على وجود اقتناع شبه عام لدى أغلب مكونات المجتمع بعدم قدرة هذا الجهاز على الاستجابة لمتطلبات الظرف. أسباب العجز عديدة ولا يمكن الخوض فيها بالعمق المطلوب، فمنها ما يرتبط بالسلطة القضائية في حدّ ذاتها، إما لفساد البعض من مكوناتها أو لعدم تمكنها من القطع مع الماضي الذي كانت تسوده ثقافة التعليمات. ومنها كذلك ما يرتبط بحكومات ما بعد الثورة التي لم تقم بدورها على الوجه الأفضل والتي غلب عليها شيء من التهاون واللامبالاة في تحريك الدعاوى والتسريع بمساءلة من يعتبرون رموزا لفساد النظام السابق ومن المساهمين في جبروته.

ولعل هذا التهاون هو الذي دفع الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، وهي الهيئة التي أشرفت على المرحلة الأولى لمسار الانتقال الديمقراطي ، أي مرحلة ما قبل انتخابات أكتوبر 2011، إلى التوجه إلى الحكومة بلائحة على غاية من الأهمية أكدت فيها عجز المنظومة القضائية عن تلبية ما يتطلع إليه المواطنون من عدالة تضمن المحاسبة وتعقب كل من أجرم في حق الشعب، و«طالبت» فيها بإرساء عدالة انتقالية يكون من أسسها بعث مجمع قضائي متخصص يهدف إلى كشف التجاوزات والانتهاكات وتحديد المسؤوليات وتتبع المذنبين. لم تلق هذه اللائحة تجاوبا عند حكومة تلك الفترة، ولم يلق تصور الهيئة للعدالة الانتقالية صدا عند الحكومة الشرعية المنبثقة عن المجلس المنتخب في 23 أكتوبر. فالأولى لم تكن تعتبر أن العدالة الانتقالية أولوية من أولوياتها، أما الثانية فإنها ارتأت أن تكون للعدالة الانتقالية وزارة، أي هيكلا إداريا حكوميا، يأتمر بأمرها وينتهج نهجها. في حين أن تجارب العدالة الانتقالية تؤكد على أن الهيئات المشرفة عنها يجب أن تكون هيئات مستقلة، تتمتع بكل الصلاحيات وتشرك المجتمع المدني إلى أبعد الحدود.

الآن وقد تم اعتماد مبدأ العدالة الانتقالية، فإن تكريسها الحقيقي رهين مسألة إجرائية، تقتضي اولا إعادة النظر في خيار إنشاء الوزارة ونقل الاختصاص إلى لجنة أو هيئة مستقلة لا تتوانى في التقصي في كل ملفات دونما أن تكون طرفا (كما هو حال الوزارة) وثانيا إنشاء هيكل خصوصي للمسائلة يعمل كهيئة قضائية، من أجل محاسبة كل المذنبين، خصوصا من استفادوا من قواعد التقادم المسقط.

بعد ذلك يكون من السهل الوصول إلى مرحلة المصالحة الوطنية والقبول بطي صفحة الماضي بنفس راضية مطمأنة.

مجموعـــة الـخبـــراء الـمغاربيـــن

مجموعة الخبراء المغاربيين هي مجموعة تضم عددا من الأساتذة المغاربيين المؤمنين بفكرة اندماج المغرب العربي وبوحدة قضاياه، تكونت في إطار التعاون بين مركز الدراسات المتوسطية والدولية ومؤسسة كونراد أديناور.

هذه المجموعة تتألف من فريق قارّ يمثل النواة المركزية للمشروع ومحركه الأساسي، يلتحق به كلما اقتضت الحاجة وحسب المواضيع الذي يتم التطرق إليها، عددا من الدارسين المختصين في المجال.

ويهدف الفريق من خلال عمله إلى إصدار ورقة بحثية تركّز على قضية من القضايا التي تهم المغرب العربي سواء تعلقت بالعلاقات البينية بين أقطاره أو بمكانة هذه المنطقة في محيطها الإقليمي والدولي.

إن فريق الخبراء المغاربيين هو فريق مستقل لا يعبّر بأيّ حال من الأحوال عن أيّ موقف رسمي لأيّة جهة كانت، وهو يسعى من خلال الحثّ على التفاهم والدفع إلى الحوار في جميع المجالات إلى تجاوز كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة بناء المغرب العربي أو الحطّ من مكانته.

أعضـــاء الـمجموعـــة

أحمـد إدريـس
مدير مركز الدراسات المتوسطية والدوليّة
ahmdriss@gmail.com

أحمـد الأطـرش
أستاذ العلوم السياسيّة
طرابلس – ليبيا
aaalatrash@gmail.com

عبـد الـنـور بـن عنتـر
أستاذ وباحث
الجزائر
abdennour.benantar@gmail.com

امحمـد مـالكـي
مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسيّة
جامعة القاضي عياض – مراكش
mhammedmalki@yahoo.fr

ديـدي ولـد الـسالـك
رئيس المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجيّة
نواكشوط – موريتانيا
didisaleck@yahoo.com

الأوراق الـواردة في هـذا الـعـدد لا تعبّـر إلاّ عـن آراء أصحـابـهـا

SIMPACT

Konrad Adenauer Stiftung
50 ANS DE COOPÉRATION DANS LE MONDE ENTIER

مركز الدراسات المتوسطية والدولية
Centre of Mediterranean and International Studies